



كيف يمكن استخدام مؤشرات الحيطة الكلية؟

• من المهم أيضاً في هذا المجال أن تقوم بتقييم شامل لمدى كفاءة الأطر المؤسسية والتنظيمية للقطاع المالي. وهذه الأطر تشمل على هيكل النظام المالي والأسواق والمعايير المحاسبية المستخدمة ومتطلبات الإفصاح ودرجة الشفافية وطريقة تصنيف القروض ونسب الاحتياطي القانوني والاختياري (الاحتياطي الفائض) ودرجة الرقابة المصرفية المستخدمة ونوعيتها والبنية الأساسية القانونية (خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات الإفلاس وحجز الاحتياطي). كما يدخل أيضاً في التقييم المستوى العام للأجور في الدولة وشبكات الأمان الاجتماعي.



• عن طريق الجمع بين مؤشرات الحيغة الكلية (هي في الأساس متغيرات كمية) ومؤشرات كفاءة الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية للقطاع المالي تكتمل الصورة عن مدى سلامة القطاع المالي.

• نظراً لأن أهمية كل مؤشر قد تختلف من بلد لآخر حسب الأوضاع التي يمر بها البلد المعني، فإن مؤشرات الحيغة الكلية ينبغي أن لا تستخدم بطريقة آلية، ويجب أن يستند التقييم إلى مجموعة شاملة من المؤشرات مع مراعاة البنيان الكلي والوضع الاقتصادي للبلد المعني ونظامه المالي.



كيفية قياس مؤشرات الحيطة الكلية؟

- لا جدال أن الاحصائيات الدقيقة ذات المصدقية هي أمر مهم جداً لحساب مقاييس الحيطة الكلية، ولكن يجب أيضاً التركيز على قابلية الإحصائيات للمقارنة الدولية وتوفر المعلومات بشكل شامل في الوقت المناسب.

- فعلى المستوى الفردي للمصارف، فإنه من المهم توفر المعلومات عن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر في وقت مناسب وبصورة شفافة تضمن حد أدنى من الإفصاح.



• والمهم أيضاً أن تقوم السلطات النقدية بنشر دقيق منهجي ومتسق عبر الزمن للإحصاءات النقدية والمصرفية التجميعية بما في ذلك تدفق الأموال أو الميزانيات التجميعية للقطاع المصرفي والمالي.

• بيانات المسح النقدي التي يستخدمها وينشرها صندوق النقد الدولي هي أحد المصادر المهمة لمقارنة الدولة وهي قد تشكل حجر الزاوية في بناء قاعدة بيانات نقدية دولية تستخدم لتكوين مؤشرات الحيطّة الكلية.



بعض المشكلات الإحصائية:

- غياب معايير متفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمقاييس الإحصائية والمحاسبية أو تنوع تلك المعايير عبر الدول المختلفة. مما يقلل من فائدة مؤشرات البيئة الكلية في الرقابة والمقارنة الدولية.
- ضعف كبير في المعلومات الخاصة عن جودة الأصول أو عدم دقتها مما يجعل مؤشرات البيئة الكلية غير كاملة ولا تعكس مخاطر الائتمان.



● استخدام الحسابات على المستوى الوطني في مقابل الحسابات الموحدة على النطاق العالمي. عادةً تجميع البيانات الرقابية باستخدام حسابات بأسلوب موحد عالمياً تشمل نشاط مصرف معين على النطاق العالمي في بيان مالي واحد يضمن رصد كل أنشطته.

● الميزانيات المستقلة والمصروفات والإيرادات خارج الميزانية تمثل مشكلة كبيرة خاصة عند تقييم الوضع للمؤسسات المالية.



خاتمة:

• يجب أن نتذكر دائماً أن الهدف الرئيسي من مؤشرات الحيلة الكلية هو التعرف على العلامات المبكرة التي تساعد على منع حدوث الأزمات المالية والتنبؤ بها قبل حدوثها حتى يستطيع صانع السياسة التعامل معها بشكل سليم وبسرعة.